تحليل

سوريا على هامش المنافسة حول مبادرة الحزام والطريق

اعداد

نهاد الأميري
شريك مؤسس في لوغاريت

زيدون الزعبي
مدير في لوغاريت وزميل مشارك في معهد عصام فارس

٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

LUGARIT

LUGARIT

لوغاريت مؤسسة بحثية صغيرة تعمل في مشاريع التنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
نقدم المعرفة التي تحتاجها المجتمعات والمؤسسات للاستفادة من مواردها ولتعزيز التنمية "الحقيقية".

تعرف على المزيد حول لوغاريت على موقعنا

https://www.LUGARIT.com/

تابع لوغاريت على منصات التواصل الاجتماعي

LinkedIn
https://www.linkedin.com/company/LUGARIT

X / Twitter
https://x.com/LUGARIT_impact

BlueSky
https://bsky.app/profile/LUGARIT.com

FaceBook
https://www.facebook.com/LUGARIT

Instagram
https://www.instagram.com/LUGARIT_impact

Threads
https://www.threads.net/@LUGARIT_impact

SoundCloud
https://soundcloud.com/LUGARIT

Medium
https://medium.com/@LUGARIT

بيان
تم اعداد هذا المحتوى من قبل لوغاريت لصالح معهد عصام فارس.
وجهات النظر المذكورة في هذا المحتوى هي آراء المؤلفين ولا تعكس وجهة نظر أو المواقف الرسمية للوغاريت ولمعهد عصام فارس.
لا تقدم لوغاريت ومعهد عصام فارس أي ضمانات، سواء كانت صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بهذا المحتوى.

حقوق النشر
© ٢٠٢٦ جميع الحقوق محفوظة
للوغاريت ولمعهد عصام فارس

صورة الغلاف
صورة من الفضاء تظهر السعودية وتركيا وسوريا، إلى جانب أجزاء من آسيا وأوروبا.
عناصر من هذه الصورة مقدَّمة من وكالة ناسا.
صورة © GizemG – عبر Shutterstock.

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
في الجامعة الأميركية في بيروت
معهد مستقل موجّه نحو البحث العلمي في السياسات العامة.
يهدف إلى تطوير أبحاث ذات صلة مباشرة بصنع السياسات في العالم العربي.

يسعى المعهد إلى ردم الفجوة بين العمل الأكاديمي والسياسة من خلال إجراء أبحاث حول القضايا والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية في ظل التحوّلات الإقليمية والدولية والعالمية. كما يعمل على إنتاج توصيات قائمة على الأدلة، وعلى توفير مساحة فكرية للحوار بين الباحثين والأكاديميين والمجتمع المدني والإعلام وصنّاع القرار.

تعرف على المزيد حول معهد عصام فارس على الموقع

https://www.aub.edu.lb/ifi/

تابع معهد عصام فارس على منصات التواصل الاجتماعي

LinkedIn
https://www.linkedin.com/company/issam-fares-institute-for-public-policy-and-international-affairs-ifi/

X / Twitter
https://x.com/ifi_aub

FaceBook
https://www.facebook.com/aub.ifi

Instagram
https://www.instagram.com/ifi_aub/

المؤلفون

نهاد الأميري
شريك مؤسس في لوغاريت

زيدون الزعبي
مدير في لوغاريت وزميل في معهد عصام فارس

المحتويات

المقدمة..... 4
مبادرة الحزام والطريق وتنافس القوى الكبرى 5
المملكة العربية السعودية: محور الممرات البحرية والطاقة لطريق الحرير الجديد 6
تركيا: جسر الممر الأوسط لأوراسيا 8
سوريا: من ساحة معركة معزولة إلى مفترق طرق استراتيجي 10
الخاتمة..... 14

المقدمة

تطورت مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي أُطلقت عام 2013، إلى استراتيجية طموحة تهدف إلى إعادة توجيه التجارة العالمية وموازين النفوذ شرقًا. إذ تأمل بكين أن تسهم المسارات البرية والبحرية الجديدة في إعادة توجيه حركة التجارة العالمية بعيدًا عن الولايات المتحدة وأوروبا نحو المدار الاقتصادي للصين.[1] وبعد مرور عقد من الزمن، أدى هذا المسعى إلى زيادة التنافس بين القوى الكبرى: إذ تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على نظام أحادي القطبية تتصدره الهيمنة الأمريكية، بينما تطمح الصين إلى عالم ثنائي القطبية تكون فيه قوة عظمى مكافئة، في حين تدفع روسيا، رغم إضعافها بفعل الحرب والعقوبات، باتجاه نظام دولي أكثر تعددية للأقطاب.

في هذا السياق، عاد الشرق الأوسط ليبرز كساحة للتنافس. فالمنطقة تقع عند ملتقى أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهو تحديدًا التقاطع الذي تسعى طرق الحرير الجديدة إلى ربطه. وقد اكتسبت قوتان متحالفتان مع الولايات المتحدة، هما المملكة العربية السعودية وتركيا، أهمية متزايدة في ضوء توسع مبادرة الحزام والطريق. إذ تشكل السعودية ركيزة للطرق البحرية الحيوية وإمدادات الطاقة على طريق الحرير البحري الصيني، بينما تسيطر تركيا على ممرات برية هامة تصل بين آسيا وأوروبا. وقد استفاد البلدان من موقعيهما الاستراتيجيين لاستقطاب الاستثمارات الصينية، حتى مع بقائهما شريكين للولايات المتحدة في المجالات الأمنية والعسكرية. ويعكس هذا التوازن اتجاهًا أوسع لدى قوى الشرق الأوسط نحو الموازنة بين واشنطن وبكين في حقبة تتسم بتزايد التعددية القطبية.

وفي خضم هذه التحولات، برزت سوريا، رغم أنها ليست مدرجة على خريطة مبادرة الحزام والطريق، على نحو غير متوقع بوصفها حالة اختبار لجهود الولايات المتحدة الرامية إلى مواجهة النفوذ الصيني.[2] فقد جعلها الدمار الذي خلفته الحرب وعزلتها بفعل العقوبات الغربية في البداية هامشية بالنسبة لمسارات المبادرة، إذ لم يكن من المقرر أن تعبر أراضيها أي خطوط سكك حديدية أو أنابيب رئيسية. غير أن موقع سوريا في بلاد الشام، وإعادة انفتاحها على التفاعلات الإقليمية، يجعلانها اليوم ساحة تتقاطع فيها المصالح الأمريكية والإقليمية. وبالنسبة لواشنطن، ولا سيما في ظل إدارة ترامب الثانية، يوفر الانخراط مجددًا في سوريا وسيلة لتعزيز التحالفات مع تركيا والسعودية، وتقييد امتداد الصين وروسيا في بلاد الشام، وحرمان الخصوم من موطئ قدم في شرق البحر المتوسط. غير أن هذا النهج محفوف بحالة من عدم اليقين، إذ يتطلب من الولايات المتحدة التوفيق بين أجندات شركائها المتعارضة في كثير من الأحيان، ولا سيما في ظل موقف إسرائيل حيال مستقبل سوريا. وخلاصة القول، إن محاولة واشنطن كبح توسع مبادرة الحزام والطريق الصينية لا تعتمد فقط على مشاريع بنية تحتية بعيدة المدى، بل أيضًا على القدرة على إدارة سياسات شرق أوسطية شديدة التقلب، من الرياض وأنقرة إلى دمشق والقدس.

[1] مجلس العلاقات الخارجية. *مبادرة الحزام والطريق الصينية: التداعيات على الولايات المتحدة*. 2021. رابط الوصول>
[2] ذا ديبلومات. *سوريا ليست من أولويات الصين الاستراتيجية*. 19 كانون الأول 2024. رابط الوصول>

مبادرة الحزام والطريق وتنافس القوى الكبرى

أصبح إطلاق شي جين بينغ لمبادرة الحزام والطريق عام 2013 أحد الأدوات الأساسية في مسعى بكين إلى تعزيز نفوذها العالمي. فقد ضخت الصين مئات المليارات من الدولارات في مشاريع خارجية، شملت موانئ وطرقًا سريعة وخطوط سكك حديدية عبر آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، موسعة بذلك نطاق نفوذها الاقتصادي. ويتمثل الهدف الاستراتيجي في إعادة توجيه التجارة العالمية بعيدًا عن الهيمنة الغربية بما يخدم مصالح الصين. فمن خلال تمويل وبناء بنى تحتية حيوية، تكتسب بكين أدوات ضغط على الدول المشاركة، ما يجعلها أكثر اعتمادًا على التجارة والاستثمار مع الصين وأقل استعدادًا لمعارضة الصين في القضايا الخلافية. كما تتيح مشاريع الحزام والطريق للصين الوصول إلى موانئ ومراكز لوجستية خارجية، بما قد يدعم وجودًا عسكريًا أو استخباراتيًا صينيًا في المستقبل. وباختصار، تضع مبادرة الحزام والطريق الأسس لنظام دولي يتمحور بدرجة أكبر حول الصين.

تنظر واشنطن إلى مبادرة الحزام والطريق بوصفها تهديدًا لهيمنتها بعد الحرب الباردة. ويجادل مسؤولون أمريكيون بأنها تثقل كاهل الدول بديون غير مستدامة وتنتقص من سيادتها، وهي اتهامات تنفيها بكين. وقد ردت الولايات المتحدة عبر الترويج لشراكات بديلة في مجال البنية التحتية، مثل شراكة مجموعة السبع للبنية التحتية العالمية، وتعزيز تحالفاتها. وبحلول عام 2025، بات التنافس الأمريكي–الصيني يشبه حربًا باردة جديدة، إذ يتسابق الطرفان على النفوذ في مناطق رئيسية، ويُعد الشرق الأوسط إحدى هذه الساحات. وتشير الاستثمارات الصينية المتنامية والجهود الدبلوماسية الرفيعة المستوى، مثل توسط بكين في التقارب السعودي–الإيراني عام 2023، إلى تصاعد نفوذ الصين في الخليج، في وقت يُنظر فيه إلى النفوذ الأمريكي على أنه آخذ في التراجع. وعليه، أصبح الحفاظ على القيادة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومنع الصين من ترسيخ موطئ قدم استراتيجي فيه، أولوية معلنة لواشنطن.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التنافس ليس ثنائي القطبية فقط. فهناك لاعبون آخرون، ولا سيما روسيا، يسهمون أيضًا في تشكيل هذه الديناميات. إذ تدعو موسكو إلى نظام دولي "متعدد الأقطاب" وقد اصطفّت مع بكين في مواجهة المبادرات الأمريكية. وأما في الشرق الأوسط، فقد عقّدت التدخلات العسكرية الروسية في سوريا منذ عام 2015، وعلاقاتها مع إيران، خطط الولايات المتحدة. غير أن الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 استنزف موارد موسكو وأسهم في إضعاف مكانتها، ما دفع بعض شركاء الشرق الأوسط إلى الاقتراب أكثر من الصين طلبًا للاستثمار والدعم الدبلوماسي، مع استمرارهم في الحفاظ على روابط أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة. كما عطّلت الحرب في أوكرانيا التجارة البرية بين الصين وأوروبا عبر روسيا، الأمر الذي حفّز الاهتمام بممرات بديلة، بما في ذلك تلك التي تمر عبر تركيا، كما سيتضح لاحقًا، وربط بين المسارح الاستراتيجية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ضمن منافسة الحزام والطريق.

وخلاصة القول، إن لعبة جديدة بين القوى الكبرى باتت جارية. فالولايات المتحدة والصين وغيرهما يناورون عبر مناطق مترابطة تمتد من أوروبا الشرقية إلى بلاد الشام. وقد أصبحت سوريا، الواقعة عند تقاطع المجالين العربي والتركي، إحدى هذه الساحات المتنازع عليها. وبالنسبة للصين، فإن دمج الشرق الأوسط في مبادرة الحزام والطريق يضمن إمدادات الطاقة ويفتح أسواقًا جديدة، إذ تستورد بكين نحو نصف نفطها من المنطقة وتعتمد على شركاء مثل المملكة العربية السعودية لتأمين خطوط إمداد مستقرة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد يعني السعي إلى عرقلة التغلغل الصيني في المنطقة مضاعفة الدعم للحلفاء التقليديين، بل وحتى إعادة النظر في سياسات قديمة، بما في ذلك الانفتاح على أطراف كانت تُعد منبوذة سابقًا مثل سوريا، بهدف بناء جبهة موحدة. غير أن نجاح هذا النهج يبقى غير مضمون، في ضوء السجل المتقلب لواشنطن في المنطقة.

المملكة العربية السعودية:
محور الممرات البحرية والطاقة لطريق الحرير الجديد

إن الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، الممتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، يجعلها عقدة حاسمة للتجارة بين الشرق والغرب ولممرات الطاقة. وكثيرًا ما يصف محللون صينيون المملكة بأنها "شريك لا غنى عنه" في جزء الشرق الأوسط من مبادرة الحزام والطريق، وذلك لأسباب وجيهة. فالسعودية هي أكبر مصدر للنفط في العالم، وتُعد الصين اليوم أكبر زبائنها النفطيين، بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة خلال العقد الماضي، إذ اتجه نحو ربع صادرات النفط السعودية تقريبًا إلى الصين.[3] وقد دفع هذا الاعتماد المتبادل العميق في مجال الطاقة الرياض إلى انتهاج سياسة الموازنة: إذ يحرص ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على تنمية العلاقات مع بكين (ومع شركاء آخرين) في الوقت الذي يحافظ فيه على التحالف الأمني التاريخي للمملكة مع واشنطن. وتقوم هذه الاستراتيجية على منطق النفوذ؛ أي ضمان وجود سوق صينية مستقرة للنفط السعودي لعقود مقبلة، مع توجيه رسالة إلى واشنطن مفادها أن لدى الرياض بدائل في حال تراجع الدعم الأمريكي. ومن منظور الأمير محمد بن سلمان، تمنح العلاقة الأقوى مع الصين السعودية أوراقًا إضافية في تعاملها مع الولايات المتحدة، حتى مع بقاء الأخيرة عنصرًا أساسيًا لأمن المملكة.

وإلى جانب النفط، تعمل السعودية على ترسيخ موقعها بوصفها حلقة لوجستية مهمة في طريق الحرير البحري الصيني. إذ يشكل الجزء من البحر الأحمر الممتد على الساحل الغربي للمملكة حلقة حيوية في المسار البحري لمبادرة الحزام والطريق الذي يربط شرق آسيا بأوروبا عبر قناة السويس. ويمر نحو 12 إلى 15 في المئة من التجارة العالمية عبر عنق الزجاجة في البحر الأحمر وقناة السويس،[4] بما في ذلك حصة كبيرة من التجارة بين الصين وأوروبا. وتقع موانئ سعودية مثل جدة وميناء الملك عبد الله الجديد، الذي افتُتح عام 2019 قرب رابغ، على هذا الممر، وتتعامل مع أحجام متزايدة من حركة الحاويات بين المحيط الهندي والبحر المتوسط. وتخضع هذه الموانئ لعمليات توسعة وتحديث، غالبًا بالشراكة مع أطراف أجنبية، بما في ذلك شركات صينية، بهدف استقطاب مزيد من أنشطة إعادة الشحن. وقد تحول ميناء الملك عبد الله، على سبيل المثال، بسرعة إلى مركز رئيسي للحاويات، يتمتع بموقع استراتيجي عند مفترق الطرق بين الشرق والغرب على ساحل البحر الأحمر.

ويمتد النفوذ البحري السعودي إلى ما وراء سواحله المباشرة. ففي عهد الأمير محمد بن سلمان، وبالتوازي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، سعت دول الخليج إلى بسط السيطرة على ضفتي البحر الأحمر وخليج عدن. وقد استثمرت الإمارات في مشاريع موانئ في أرض الصومال وجيبوتي والسودان ومصر.[5] ويتمثل الهدف في ضمان بقاء هذا الممر الملاحي الحيوي آمنًا وتحت سيطرة أطراف صديقة، بما يحول دون تعرّض شريان التجارة إلى أوروبا وآسيا لتهديد من منافسين مثل إيران أو من صراعات محلية. ومن جانبها، أنشأت بكين قاعدة بحرية عند مدخل البحر الأحمر في جيبوتي،[6] وقامت بالاستثمار في عدد كبير من الموانئ الأفريقية،[7] ما يؤكد مدى الأهمية التي يحتلها هذا المسار في التخطيط الاستراتيجي الصيني. وفي هذه "الحرب الباردة" الناشئة في

[3] مسترجع من الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية. رابط الوصول>
[4] المجلس الأطلسي. *شريان حياة مهدَّد: لماذا تهمّ أمن قناة السويس للعالم*. 20 آذار 2025. رابط الوصول>
[5] المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI). *ميناء واحد، عقدة واحدة: الطريق الجيو-استراتيجي الإماراتي إلى أفريقيا*. 13 حزيران 2023. رابط الوصول>
[6] دائرة البحوث في الكونغرس الأمريكي، الكونغرس الأمريكي. *انخراط الصين في جيبوتي*. 06 حزيران 2025. رابط الوصول>
[7] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS). *تقييم مخاطر الاستثمارات الصينية في موانئ أفريقيا جنوب الصحراء*. 4 حزيران 2019. رابط الوصول>

البحر الأحمر، تتقاطع مصالح السعودية والصين على نحو نادر يتمثل في ضمان استمرار تدفق التجارة. وقد تجلّى هذا التقاطع بوضوح في أواخر عام 2023، عندما شنّ الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن هجمات على سفن في البحر الأحمر في خضم حرب إسرائيل وغزة، ما دفع الولايات المتحدة والصين، إلى جانب دول إقليمية أخرى، إلى التدخل لتأمين الممر الملاحي.[8]

ومع ذلك، لم يأت تعميق علاقات الرياض مع الصين على حساب علاقاتها الغربية. بل تنتهج السعودية استراتيجية متعددة الاتجاهات عن قصد. ففي عام 2023، انضمت إلى تكتل بريكس الاقتصادي، إلى جانب دول أخرى من الشرق الأوسط، في الوقت الذي حصلت فيه على استثمارات جديدة كبيرة من الولايات المتحدة. وتشارك المملكة بحماس في المبادرات التي تقودها الصين، مع الحفاظ في الوقت ذاته على شراكتها الدفاعية مع واشنطن. ويجسد الأمير محمد بن سلمان هذا التوازن؛ إذ استقبل شي جين بينغ في الرياض عام 2022، كما استضاف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووقّع صفقات ضخمة مع شركات أمريكية. ويؤكد مسؤولون سعوديون أنهم لا يرغبون في الانحياز إلى أحد طرفي المنافسة الأمريكية–الصينية، مقدمين الخليج بوصفه "جسرًا للسلام" يتعامل مع جميع القوى الكبرى.[9] ويقوم هذا الحساب الضمني على البراغماتية، فالمصالح السعودية تُخدم على أفضل وجه من خلال تعظيم الخيارات واستخلاص المكاسب من كلا الاتجاهين.

وقد تجلّى هذا النهج متعدد الاتجاهات أيضًا في سياسة السعودية تجاه سوريا. فلطالما عملت واشنطن والرياض معًا لعزل نظام بشار الأسد. غير أنه مع إطالة أمد الحرب وتدخل روسيا الذي أبقى الأسد في السلطة، أعادت الرياض النظر في موقفها. وبحلول عامي 2023 و2024، قادت السعودية تقاربًا إقليميًا مع دمشق، في خروج عن حملة الضغط التي قادتها واشنطن. وقد جاء هذا التحول مدفوعًا بمصالح سعودية مباشرة، تتمثل في منع تفكك سوريا، وموازنة النفوذ الإيراني فيها، وتعزيز الاستقرار الإقليمي بما يتيح التجارة ومشاريع البنية التحتية. وبجوهر الأمر، خلصت الرياض إلى أن الحفاظ على سوريا موحدة وضمن الإطار العربي بات أكثر إلحاحًا من الالتزام بالسياسة الأمريكية القديمة القائمة على العزلة. ومن خلال هذه المبادرة، رسخ الأمير محمد بن سلمان موقع بلاده بوصفها صانعة للأجندة الإقليمية، موجّهًا إشارة إلى واشنطن مفادها أن السعودية ستسعى إلى حلولها الخاصة، حتى لو اقتضى ذلك الانخراط مع نظام الأسد المدعوم من روسيا، عندما يتبين أن السياسة الأمريكية غير فعالة. واللافت أن هذا الانفتاح السعودي تزامن مع تحول في الموقف الأمريكي في عهد الرئيس ترامب، ما أفضى إلى تقارب بين واشنطن والرياض في معالجة الملف السوري، في مسعى مشترك لتحقيق الاستقرار بعد الأسد والحد من انفتاح الصين.

[8] برلمان المملكة المتحدة، مكتبة مجلس العموم. الاستجابة البريطانية والدولية للحوثيين في البحر الأحمر 2025/2024. مذكرة بحثية. 4 شباط 2025. رابط الوصول>

[9] عرب نيوز. *الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي يقول إن الخليج العربي "جسر للسلام" في ظل التنافس الأمريكي–الصيني*. 8 كانون الأول 2024. رابط الوصول>

تركيا: جسر الممر الأوسط لأوراسيا

إذا كانت المملكة العربية السعودية تشكّل ركيزة المسار البحري الصيني، فإن تركيا أصبحت حلقة هامة في مسار بري ناشئ يُعرف باسم "الممر الأوسط".[10] ويربط هذا الممر العابر لبحر قزوين الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والقوقاز وتركيا، متجاوزًا كلاً من روسيا وإيران. ولطالما لم يكن هذا المسار ينقل سوى جزء ضئيل من الشحنات الأوراسية، إذ كانت الغالبية الساحقة تمر عبر السكك الحديدية الروسية "الممر الشمالي" أو بحرًا عبر قناة السويس. غير أن الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 غيّر هذا الواقع. فقد جعلت الحرب والعقوبات المسار الروسي محفوفًا بالمخاطر سياسيًا وتجاريًا، ما أدى إلى تراجع حركة الشحن بالسكك الحديدية بين الصين وأوروبا عبر روسيا بنحو 50 في المئة بحلول عام 2023. وبدأت شركات الشحن تبحث عن بدائل جنوبية، فشهد الممر الأوسط زيادة في أحجام الشحن قُدّرت بنحو 80 إلى 90 في المئة خلال عام 2023، مع إعادة توجيه البضائع بعيدًا عن روسيا.[11] واستمر هذا الاتجاه في عام 2024، ما يبرز كيف اغتنمت تركيا وجيرانها الفرصة للتحول إلى جسر عبور جديد بين أوروبا والصين.

وبالنسبة لأنقرة، لا يقتصر الأمر على مكسب اقتصادي، بل يمثل فرصة جيوسياسية. فقد دأب القادة الأتراك على الترويج لبلادهم بوصفها "صلة وصل أوراسية"، ويمكنهم اليوم دعم هذا الادعاء ببنية تحتية ملموسة. إذ يتيح خط سكة حديد باكو–تبليسي–قارص، الذي اكتمل عام 2017، ونفق مرمراي للسكك الحديدية تحت مضيق البوسفور في إسطنبول، خدمة قطارات متواصلة من إقليم شينجيانغ الصيني إلى أوروبا عبر تركيا. وبحلول عام 2023، باتت قطارات الشحن القادمة من الصين تصل بانتظام إلى تركيا وتبلغ أوروبا خلال نحو 12 إلى 15 يومًا،[12] أي ما يقارب نصف مدة الرحلة البحرية. ويُروّج المسؤولون الأتراك للممر الأوسط بوصفه أسرع وأكثر أمانًا في بعض الجوانب، إذ يتجنب مناطق الحرب في روسيا والالتفاف الطويل عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، اللذين شهدا في أواخر عام 2023 هجمات للحوثيين على السفن. وباختصار، يوفر المسار التركي تنويعًا ومرونة للتجارة العالمية في زمن يسوده عدم الاستقرار.

ويمنح هذا الدور تركيا أوراق قوة إضافية. إذ تعزز السيطرة على هذا المفصل من طريق الحرير القدرة التفاوضية لأنقرة مع الشرق والغرب على حد سواء. وقد استثمرت شركات صينية في البنية التحتية للنقل في تركيا، إذ تمتلك شركة كوسكو الصينية حصة في محطة كومبورت للموانئ في إسطنبول،[13] ويمكن لتركيا استقطاب مزيد من الاهتمام الصيني في مجالي الخدمات اللوجستية والتصنيع من خلال تقديم نفسها بوابة الصين إلى أوروبا. وفي الوقت نفسه، تجد الدول الأوروبية والولايات المتحدة مصلحة استراتيجية متجددة في تركيا بوصفها ممرًا يقلل الاعتماد على روسيا ويعزز أمن سلاسل الإمداد. وبالنسبة للرئيس رجب طيب أردوغان، الذي يفاخر بسياسة خارجية متعددة الاتجاهات، تبدو هذه المعادلة مثالية، إذ تستطيع تركيا موازنة الصين والغرب لاستخلاص تنازلات من الجانبين. وبالفعل، استغل أردوغان في السنوات الأخيرة الموقع المحوري لبلاده، سواء داخل حلف شمال الأطلسي أو في النزاعات الإقليمية، للمطالبة باستثمارات أوروبية وصفقات تسليح أمريكية، في الوقت الذي عمّق فيه العلاقات التجارية مع الصين وروسيا.

[10] المجلس الأطلسي. *لماذا يكتسب الممر الأوسط أهمية في ظل إعادة الفرز الجيوسياسي*. 2 حزيران 2025. رابط الوصول>
[11] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). *الممرات الجديدة للتجارة العالمية*. 24 آذار 2024. رابط الوصول>
[12] تركيا، رئاسة دائرة الاتصال. *قطار الشحن بين الصين وأوروبا يصل إلى تركيا خلال 15 يومًا عبر "الممر الأوسط"*. 5 آب 2025. رابط الوصول>
[13] تركيا، مكتب الاستثمار والتمويل. *كونسورتيوم صيني يشتري حصة في ميناء تركي باستثمار قدره 940 مليون دولار أمريكي*. 28 أيلول 2015. رابط الوصول>

ومع ذلك، لا تخلو طموحات تركيا في الممر الأوسط من تحديات. فكثيرون في بكين ما زالوا ينظرون إلى المسار التركي بوصفه ثانويًا، مفضلين الممرات الأكبر عبر روسيا أو المسارات المخطط لها عبر إيران وباكستان. كما يعتمد الممر الأوسط على تنسيق معقد بين عدد كبير من الدول، ويتطلب استثمارات مكلفة في البنية التحتية، وقد كان التقدم في هذا المجال بطيئًا بسبب محدودية التمويل. ولا تزال القدرة الاستيعابية الحالية متواضعة، إذ لم ينقل هذا المسار في عام 2024 سوى جزء صغير من الشحنات التي كانت تمر عبر روسيا.[14] وتواجه تركيا كذلك منافسة، إذ يوفر ميناء بيرايوس في اليونان، الذي تديره شركة كوسكو، منفذًا آخر للبضائع الصينية إلى أوروبا، ما قد يحوّل جزءًا من الحركة التي كان من الممكن أن تمر عبر تركيا. وعلى الرغم من الاضطرابات المتقطعة، تبقى قناة السويس منافسًا راسخًا يتمتع بقدرة استيعابية أكبر بكثير. وسيكون على أنقرة إقناع شركات الشحن بأن مسار السكك الحديدية العابر لآسيا الوسطى يمكن أن يكون فعالًا وموثوقًا بما يكفي ليشكل بديلًا حقيقيًا على المدى الطويل.

وتتمثل نقطة احتكاك محتملة أخرى في علاقة تركيا بسكان الإيغور المسلمين في إقليم شينجيانغ الصيني. ففي السابق، تسببت انتقادات أنقرة العلنية لقمع بكين للإيغور في توترات دبلوماسية. وفي السنوات الأخيرة، خففت حكومة أردوغان من حدة هذه الانتقادات حفاظًا على العلاقات الاقتصادية، إلا أن القضية قد تعود إلى الواجهة. وإضافة إلى ذلك، قد يثير انخراط تركيا المتزايد في آسيا الوسطى، موطن الشعوب التركية في دول مثل كازاخستان وأوزبكستان، مخاوف لدى بكين وموسكو، اللتين تعتبران هذه المنطقة تقليديًا ضمن نطاق نفوذهما. وحتى الآن، قبلت الصين ضمنيًا بالدور التركي ما دام يسهم في تسهيل التجارة ولا يهدد المصالح الصينية.

ويعكس تعامل تركيا مع مشاريع مبادرة الحزام والطريق داخل أراضيها هذا التوازن الدقيق. إذ ترحب أنقرة بالاستثمارات الصينية في سككها الحديدية وموانئها، لكنها تستخدم في الوقت ذاته احتمال توثيق العلاقات مع بكين كورقة ضغط في مفاوضاتها مع الغرب. وقد ألمحت تركيا حتى إلى الانضمام إلى مبادرات تقودها الصين أو شراء أسلحة صينية إذا تأخر الدعم الغربي، قبل أن تتراجع عن ذلك عندما تحصل على تنازلات. وتظهر هذه المناورة الماهرة أن تركيا، شأنها شأن السعودية، مصممة على تعظيم مكاسبها الاستراتيجية من مختلف جوانب التنافس العالمي.

وأخيرًا، تتشابك مصالح تركيا في سوريا مع استراتيجيتها الأوسع. فقد أدت الحرب في سورية إلى قطع طرق التجارة وخطوط الأنابيب والطرق البرية التي كانت تربط تركيا بالعالم العربي. ويمكن لإعادة الاستقرار إلى سوريا أن تعيد فتح الروابط البرية من تركيا مرورًا بالأردن وصولًا إلى الخليج، ما يعزز الاقتصاد التركي ونفوذه الإقليمي. وعلاوة على ذلك، تُعد مسألة احتواء قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وإدارة ملايين اللاجئين السوريين داخل تركيا من القضايا الداخلية ذات الأولوية القصوى لأنقرة. وبناءً عليه، تعد تركيا لاعبًا أساسيًا في أي تسوية نهائية في سوريا، ويمنحها دورها في مبادرة الحزام والطريق نفوذًا إضافيًا لصياغة مخرجات تخدم مصالحها. ولا يمكن للولايات المتحدة واقعيًا بلورة سياسة تجاه سوريا تهدف إلى مواجهة الصين من دون أخذ الموقف التركي في الحسبان.

[14] ذا سينترال آسيا–قوقاز أناليست. *الممر الأوسط لا يزال مسارًا مكمّلًا لطرق التجارة الرئيسية بين الاتحاد الأوروبي والصين*. 30 نيسان 2025. رابط الوصول>

سوريا:
من ساحة معركة معزولة إلى مفترق طرق استراتيجي

على مدى معظم العقد الماضي، كانت سوريا "قطعة مفقودة" في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، دولة كانت في السابق محورية ثم جرى اختزالها إلى الفوضى والعزلة بفعل الحرب. ومع تراجع حدة القتال وبقاء بشار الأسد في السلطة حتى أواخر عام 2024، عادت سوريا بحذر لتبرز كساحة للتنافس الإقليمي ومناورات القوة. و تمثل سوريا في سياق مبادرة الحزام والطريق والتنافس الأمريكي–الصيني، حلقة ضعيفة محتملة وجائزة محدودة في آن واحد. فقد أتاح استمرار عدم الاستقرار خلال سنوات الحرب فرصًا للجماعات المتطرفة وإيران وروسيا لتوسيع نفوذها. وعلى النقيض من ذلك، فإن سوريا أكثر استقرارًا ومعاد دمجها إقليميًا قد تميل، بدرجة ما، نحو محور الصين–روسيا إذا تُركت تحت رعايتهما، أو تعود إلى التيار العربي الموالي للغرب إذا جرى توجيهها من قبل دول متحالفة مع الولايات المتحدة، وهي عملية محفوفة بالمخاطر نظرًا لهشاشة الوضع في سوريا. وخلاصة القول، إن توجه سوريا قد يؤثر لحدٍ ما في التحالفات في الشرق الأوسط على هوامش النظام العالمي الجديد، حتى وإن لم يكن دور سوريا مهماً.

وقد أدرجت الصين، التي أعطت عمومًا الأولوية للدول الأكثر ثراءً واستقرارًا في مشاريع مبادرة الحزام والطريق، سوريا في نهاية المطاف ضمن خططها بعيدة المدى. ففي مطلع عام 2022، انضمت دمشق إلى المبادرة عبر توقيع مذكرة تفاهم مع بكين للتعاون المستقبلي.[15] وفي حين اعتبر كثيرون هذه الخطوة آنذاك رمزية إلى حد كبير، نظرًا لكون سوريا خاضعة لعقوبات غربية مشددة وتعرضها لأضرار تقدّر بمئات المليارات من الدولارات من جراء الحرب، وعدم تبلور استثمارات صينية كبرى على الفور،[16] فإنها مع ذلك عكست سعي الصين إلى التموضع استعدادًا لمرحلة ما بعد الحرب في سوريا، على أمل ملء أي فراغ قد يخلّفه تراجع غربي. وفي عام 2023، وُجّهت دعوة إلى الرئيس بشار الأسد لزيارة الصين، حيث جرى استقباله بوصفه ضيفًا خاصًا لدى شي جين بينغ في دورة الألعاب الآسيوية في هانغتشو، وأعلنت بكين إقامة "شراكة استراتيجية" مع سوريا.[17] وقد أثار ذلك قلق واشنطن، إذ قدّم لمحة عن الآلية التي يمكن أن تستغل بها الصين التردد الأمريكي للدخول إلى بلد أنهكته الحرب بعد انقشاع الغبار. وحتى الآن، لا يزال معظم الوعود الصينية الكبرى في سوريا غير منفذ، إذ سبقت التصريحات عن التعاون الواقع العملي بفارق كبير.

ومن منظور واشنطن، أصبحت سوريا اختبارًا لكيفية منع الصين، وكذلك روسيا أو إيران، من تحقيق مكاسب في ظل ما بدا أنه جمود أمريكي. فعلى امتداد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، انصب تركيز السياسة الأمريكية في سوريا على هزيمة تنظيم داعش والضغط على نظام الأسد أو إسقاطه، من دون إحراز تقدم يُذكر نحو تسوية سياسية. وبحلول أوائل عشرينيات القرن الحالي، ومع شروع دول عربية في تطبيع علاقاتها مع الأسد، بدت واشنطن خارج السياق. فقد حافظت إدارة بايدن بين عامي 2021 و2024 على العقوبات ورفضت التطبيع الرسمي، لكنها في الوقت ذاته امتنعت عن معاقبة شركائها العرب على إعادة فتح قنوات التواصل مع دمشق. وعكس هذا التسامح الضمني إدراكًا متزايدًا بأن عزل سوريا لم يعد قابلًا للاستمرار، ولا سيما مع تأكيد حلفاء مثل الإمارات والأردن أن إعادة سوريا "من البرد" ستكون أكثر فاعلية في مواجهة إيران. وفي أيار

[15] الصين، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح. *الصين وسوريا توقّعان مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مبادرة الحزام والطريق*. 27 كانون الثاني 2022. رابط الوصول>
[16] رويترز. *سقوط الأسد في سوريا يكشف حدود الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط*. 10 كانون الأول 2024. رابط الوصول>
[17] فرانس 24. *شي جين بينغ الصيني يشيد بـ"الشراكة الاستراتيجية" مع سوريا خلال زيارة بشار الأسد*. 22 أيلول 2023. رابط الوصول>

2023، أُعيدت سوريا إلى جامعة الدول العربية رغم اعتراضات الولايات المتحدة، وهو تطور قبلته واشنطن على مضض لعدم قدرتها على تعطيل الإجماع العربي. وباختصار، وحتى قبل عودة الرئيس ترامب إلى السلطة، كان قد ترسخ إدراك عابر للحزبين في الولايات المتحدة بأن النهج الأمريكي الطويل الأمد قد فشل، وأن المصالح الأمريكية قد تكون أفضل خدمة من خلال إعادة تأهيل لسوريا تحت إشراف أمريكي بدلًا من نبذ لا نهاية له يدفع دمشق أكثر نحو فلك موسكو وطهران، وكذلك بكين.

وقد مهّدت هذه التحولات الطريق لانعطاف دراماتيكي بعد سقوط نظام بشار الأسد في أواخر عام 2024. ففي أيار 2025، التقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالرئيس السوري الجديد أحمد الشرع في الرياض، في لقاء رتّبه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.[18] وشكّل هذا الاجتماع تحولًا كاملًا في السياسة الأمريكية تجاه سوريا. فقد كانت الحكومة الجديدة في دمشق بأمسّ الحاجة إلى شرعية دولية، وقرّر ترامب رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا، ما عنى عمليًا مباركة إعادة دمجها في النظام الإقليمي،[19] بشرط أن تنأى السلطات الجديدة بنفسها عن الجماعات المتطرفة وأن تنظر بجدية في إمكانية صنع السلام مع إسرائيل.[20] وكان ذلك حدثًا لافتًا قلب عقودًا من السياسة الأمريكية رأسًا على عقب.

وبرّر ترامب هذا التحول بوصفه دفعة نحو السلام في الشرق الأوسط. وبالفعل، انتزع من الرئيس أحمد الشرع تعهدًا بأن سوريا ستكون مستعدة في نهاية المطاف لصنع السلام مع إسرائيل في ظل الظروف المناسبة. غير أن الرهان الاستراتيجي كان أعمق من ذلك، إذ تمثل في سحب سوريا من فلك الشرق، أي روسيا وإيران، ومنع تحولها مجددًا إلى دولة فاشلة تستغلها الجماعات الجهادية. وكان الحساب المتعلق بالصين حاضرًا في الخلفية. فمن خلال فك القيود عن الاقتصاد السوري، فتحت الولايات المتحدة الباب أمام الشركات الغربية ووكالات الإغاثة للتنافس مع أي عروض صينية محتملة. كما أزال رفع العقوبات إحدى الحجج الصينية القائلة إن العقوبات الأمريكية هي السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في سوريا. وبإعادة سوريا إلى إطار إقليمي تقوده الولايات المتحدة، مع وساطة سعودية، سعت واشنطن إلى استباق تحرك بكين لتقديم نفسها منقذًا لدمشق. وبجوهر الأمر، رأت إدارة ترامب أن الانخراط مع سوريا هو الشر الأقل مقارنة بتركها فراغًا تملؤه الصين أو روسيا أو إيران.

وكان من الحاسم أن يتماشى هذا الانفتاح الأمريكي مع ما تريده السعودية وتركيا. فقد شجّع الأمير محمد بن سلمان خطوة ترامب، معززًا العرض بوعود باستثمارات سعودية ضخمة في الولايات المتحدة، وتأكيدات، لم تتحقق بعد، بتمويل خليجي لإعادة إعمار سوريا. كما جرى إبقاء تركيا ضمن هذا المسار،[21] إذ اتصل ترامب و الأمير محمد بن سلمان بالرئيس رجب طيب أردوغان خلال قمة الرياض لإطلاعه على الخطة والتأكيد على أن المخاوف التركية، مثل دور قسد، ستؤخذ في الاعتبار. وكان الهدف من هذا التنسيق الرفيع المستوى إظهار أن مصالح الرياض وأنقرة في سوريا ستكون مصانة، وهو أمر حيوي لإعادة بناء الثقة بعد شعور الطرفين بخيبات متكررة من تقلب المواقف الأمريكية. وكانت رسالة ترامب الضمنية "نحن في هذا معًا". والغاية هي تحويل سوريا من ساحة خلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها إلى ساحة تعاون، مع التفاف هادئ على الصين، إضافة إلى روسيا وإيران. ويبقى ما إذا كانت هذه الضمانات ستصمد موضع تساؤل.

[18] تشاتام هاوس. *لقاء الشرع وترامب غيّر ميزان القوى في الشرق الأوسط*. 16 أيار 2025. رابط الوصول>
[19] البيت الأبيض، الولايات المتحدة الأمريكية. *ورقة حقائق: الرئيس دونالد ج. ترامب يقرّ إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا*. 30 حزيران 2025. رابط الوصول>
[20] تايم. *تفكيك خطة ترامب لرفع العقوبات الأمريكية عن سوريا*. 15 أيار 2025. رابط الوصول>
[21] تايم. *ترامب يلتقي بالرئيس السوري بعد إعلانه خططًا لرفع العقوبات الأمريكية عن البلاد*. 15 أيار 2025. رابط الوصول>

أما بالنسبة للسوريين أنفسهم، فقد مثّل هذا التحول الأمريكي متنفسًا طال انتظاره. فقد سمح رفع العقوبات باستئناف حركة التجارة والاستثمار، وربما تسريع إعادة الإعمار إذا ما تدفقت الأموال الخليجية، وهو أمر غير مضمون. وبالنسبة لشعب أنهكته الحرب، أثارت هذه الخطوات آمالًا حذرة بتحسن اقتصادي بعد ما يقرب من أربعة عشر عامًا من الدمار. وكانت الحكومة الجديدة في دمشق تدرك أنها مطالبة بالوفاء بالشروط التركية والسعودية والأمريكية لتأمين الدعم الخارجي. وفي الواقع، تعتمد شرعية الرئيس أحمد الشرع الداخلية على تحقيق ما عجز عنه الأسد، أي تطبيع العلاقات مع الجوار وإنهاء وضع الدولة المنبوذة. وبحلول منتصف عام 2025، بدأت سوريا تشهد أولى بوادر انفتاح دبلوماسي، يعتمد كليًا على الحفاظ على رضا الرياض وواشنطن. غير أن هذه الفرصة شديدة الهشاشة وقد تتبدد سريعًا إذا تراجع الدعم الإقليمي أو إذا أخفقت سوريا في تلبية التوقعات الثقيلة الملقاة على عاتقها.

وسرعان ما اصطدم هذا التفاؤل الحذر بعقبة كبرى تمثلت في إسرائيل. فقد نظرت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بقلق بالغ إلى الاحتضان الأمريكي–السعودي للنظام السوري الجديد. فمن وجهة نظر إسرائيل، لم يقدم حتى نظام ما بعد الأسد، بقيادة شخصية ذات ماضٍ جهادي، تحسنًا يُذكر، بل قد يكون أكثر عداءً لإسرائيل. كما استاءت إسرائيل من رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا من دون ضمانات صارمة تقضي بإزالة الوجود الإيراني وحزب الله من البلاد. وأعلنت حكومة نتنياهو معارضتها العلنية لهذا الانفتاح، وصعّدت حملتها العسكرية في سوريا. ففي الأشهر التي تلت تولي الرئيس أحمد الشرع السلطة، كثفت إسرائيل غاراتها الجوية في مختلف أنحاء سوريا، مستهدفة مستودعات أسلحة وحتى مواقع للجيش السوري، بذريعة منع نقل السلاح إلى جماعات مدعومة من إيران. وفي جنوب سوريا، تقدمت القوات الإسرائيلية بخطوطها في منطقة الجولان، متوغلة في أراضٍ كانت منزوعة السلاح منذ عام 1974. وصرّح نتنياهو بوضوح أن إسرائيل لن تسمح بإعادة تشكيل جيش سوري في الجنوب، في ما بدا وكأنه رسم لمجال نفوذ. ولاحظ منتقدون أن إسرائيل تحاول هندسة المنطقة وفق مصالحها عبر تفتيت السلطة السورية، وربما تمهيد الطريق لمنطقة عازلة دائمة أو حتى تقسيم فعلي في الجنوب.

وبرزت مؤشرات على أن تحركات إسرائيل كانت جزءًا من استراتيجية أوسع. فقد أفادت تقارير بأن متشددين في تل أبيب طرحوا ما سُمي "خطة ممر داود"، التي تقوم على دعم إسرائيل لمناطق ذاتية الحكم لمكونات سورية مختلفة، من دروز وأكراد وغيرهم، بهدف تفتيت البلاد. ومن خلال التحالف مع أقليات معينة، على غرار تحالفاتها السابقة مع ميليشيات مسيحية لبنانية ولاحقًا مع جنوب السودان، سعت إسرائيل إلى إقامة كيانات تابعة تشكل مناطق عازلة ضد إيران وموطئ قدم لنفوذها. ففي جنوب سوريا، على سبيل المثال، سعى مبعوثون إسرائيليون إلى استمالة قيادات درزية بهدف إنشاء ميليشيا محلية صديقة تؤمن الحدود وتمنح إسرائيل وصولًا إلى الموارد المائية في منطقة الجولان. وفي الوقت نفسه، واصل سلاح الجو الإسرائيلي قصف البنية التحتية السورية، حتى في محيط وزارة الدفاع والقصر الرئاسي في دمشق، لإضعاف الحكومة المركزية. وذهب بعضهم إلى وصف النهج الإسرائيلي بأنه محاولة لتقسيم سوريا إلى كيانات سنية وعلوية وكردية ودرزية، عبر استغلال الانقسامات الطائفية لضمان بقاء البلاد ضعيفة. ورغم الجدل حول هذا التوصيف، فإن تكثيف التدخل الإسرائيلي بعد الثامن من كانون الأول 2024 أضفى عليه قدرًا من المصداقية. وبدا أن حكومة نتنياهو عازمة على منع إعادة توحيد سوريا ما لم تُلبَّ الشروط الإسرائيلية.

وقد وضع هذا الموقف إسرائيل واشنطن أمام معضلة حادة. فالولايات المتحدة تعد إسرائيل حليفًا وثيقًا، إلا أن الأولويات الاستراتيجية للطرفين بدت متعارضة في هذه الحالة. ولتحقيق أهدافها المناهضة للصين والداعمة للاستقرار في سوريا، كان على واشنطن ممارسة ضغط على إسرائيل لتخفيف نهجها المتشدد. وقد جعلت السعودية هذه المقايضة واضحة. فبعد استضافتها لقاء ترامب–الشرع، حذّر الأمير محمد بن سلمان بهدوء من

أن تطبيع العلاقات السعودية مع إسرائيل سيكون مستحيلًا ما لم تحترم إسرائيل سيادة سوريا. وعمليًا، أشارت الرياض إلى ضرورة أن توقف إسرائيل ضرباتها في سوريا وأن تسحب أي دعم للفصائل الانفصالية السورية، كجزء من ثمن السلام السعودي–الإسرائيلي. وكان هذا تحولًا لافتًا، إذ إن النقاشات حول صفقة سعودية–إسرائيلية برعاية أمريكية قبل عام واحد فقط كانت تتركز على القضية الفلسطينية. أما الآن، فقد أضيفت سوريا إلى المعادلة، إذ جعلت السعودية سلامة الأراضي السورية شرطًا جديدًا، إلى جانب التقدم في الملف الفلسطيني، لأي اتفاق مع إسرائيل.

وبحلول منتصف عام 2025، كانت المواقف الإقليمية قد تغيرت. فقد تقاربت الولايات المتحدة والسعودية وتركيا ومعظم الدول العربية حول خطة لسوريا تضع الاستقرار وسلامة الأراضي والحد من النفوذ الإيراني في الصدارة، وتهدف إلى إعادة دمج سوريا بالكامل في العالم العربي. وعلى النقيض، وجدت إسرائيل نفسها معزولة في إصرارها على إبقاء سوريا ضعيفة عبر استخدام القوة. وأدى هذا التحول إلى تجميد مساعي إسرائيل لمزيد من الاندماج الإقليمي، على الأقل في الوقت الراهن. وتلاشت آمال نتنياهو في تحقيق تقارب تاريخي مع السعودية، فيما انصبت أولويات الرياض وواشنطن على إعادة تأهيل سوريا، وهو تطور اعتبره تهديدًا بتمكين خصم على حدود إسرائيل.

وقد أصبح التعامل مع المعضلة الإسرائيلية عنصرًا جديدًا في استراتيجية واشنطن تجاه سوريا، وبالتالي في استراتيجيتها لمواجهة مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط. واضطرت الولايات المتحدة إلى لعب دور الوسيط بين حلفائها، مطمئنة السعودية وتركيا من خلال إظهار الالتزام باستقرار سوريا، وفي الوقت ذاته معالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية من دون السماح لإسرائيل بإفشال المبادرة الأوسع. وانطلقت دبلوماسية هادئة، إذ بدأ مسؤولون أمريكيون برعاية محادثات غير مباشرة بين ممثلين سوريين وإسرائيليين لخفض التوتر في جنوب سوريا.[22] وطرحت مقترحات لترتيبات أمنية واقتصادية على طول جبهة الجولان. وفي المقابل، كان متوقعًا من إسرائيل وقف ضرباتها العميقة داخل سوريا، لإتاحة المجال للحكومة الجديدة في دمشق لترسيخ سلطتها. وحتى كانون الثاني 2026، تظل هذه المفاوضات مستمرة. وكان المبعوث الأمريكي توم باراك يتنقل بين عواصم الشرق الأوسط في محاولة لصياغة تفاهمات مرحلية ومنع تصعيد غير مقصود قد يبدد التقدم المحقق. بل استحضر باراك الدور التاريخي لسوريا بوصفها ملتقى طرق قديمًا، ملمحًا إلى أنه إذا ترسخ السلام، فقد تعود سوريا لتكون مركزًا للتجارة الإقليمية، وإن كان ذلك أفقًا بعيد المنال.

وقد أبرز عمل باراك الإمكانات الكامنة لسوريا. إذ يقع هذا البلد عند تقاطع القارات، ومساره سيؤثر بصورة غير مباشرة في تدفقات التجارة والنفوذ عبر بلاد الشام. وما إذا كانت هذه الإمكانات ستتحقق بما يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، أو ما إذا كانت سوريا ستنحدر مجددًا إلى الفوضى بما يخدم مصالح بكين أو خصوم آخرين، بات يعتمد الآن على مآلات هذه العقبات الدبلوماسية. ولا تزال هذه العقبات جسيمة.

[22] فرانس 24. *سوريا وإسرائيل تعقدان محادثات بوساطة أمريكية في باريس لخفض التصعيد الإقليمي*. 20 آب 2025. رابط الوصول>

الخاتمة

اكتسب مسار سوريا خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، من الحرب إلى إعادة الإعمار الحذرة، دلالة جديدة في سياق التنافس الأمريكي–الصيني الآخذ في التشكل. فما كان يمكن أن يُنظر إليه سابقًا بوصفه صراعًا شرق أوسطيًا محليًا صار يحمل اليوم تداعيات أوسع، متشابكًا مع طموحات الصين في مبادرة الحزام والطريق ومساعي الولايات المتحدة لاستعادة النفوذ. ولا تتوقف قدرة الولايات المتحدة على كبح توسع الصين عبر مبادرة الحزام والطريق على مشاريع بنية تحتية بعيدة أو على أدوات الدولة المالية فحسب؛ بل تعتمد أيضًا على تمكين تحالف من الحلفاء الإقليميين الذين يرتكزون على ممرات استراتيجية. فالمملكة العربية السعودية وتركيا، بحكم الجغرافيا، لا غنى عنهما في تأمين طرق التجارة وترسيخ توافقات سياسية تفضّل نظامًا تقوده الولايات المتحدة. وإدراكًا لذلك، عدّل صناع السياسة الأمريكيون مقاربتهم، بما في ذلك تجاه سوريا، لتعزيز مصالح هذين الحليفين. وعمليًا، عنى ذلك التخلي عن استراتيجية فاشلة تقوم على عزل دمشق، والتحول بدلًا من ذلك إلى العمل مع الرياض وأنقرة لإعادة سوريا "من البرد". والمنطق واضح: فسوريا مستقرة نسبيًا، ومحايدة على الأقل، أفضل بكثير من سوريا مكسورة تتحول إلى ساحة مفتوحة لنفوذ المنافسين.

ومع ذلك، فإن إدماج سوريا ضمن فلك موالٍ للغرب يواجه اختبارًا حاسمًا: مواءمة إسرائيل مع هذا النموذج الإقليمي الجديد. فهذا صدام كلاسيكي بين أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. فهل تستطيع واشنطن الضغط على إسرائيل، لكبح نزعاتها الأحادية خدمة لاستراتيجية أوسع تفيد حلفاء أمريكا الآخرين وتُضعف خصومها؟ لا تزال الإجابة غير مؤكدة. فرؤية نتنياهو لسوريا يجب أن تتوافق مع المصالح الجماعية للولايات المتحدة والعرب والأتراك. وإذا رفضت إسرائيل هذا التوافق، فقد تقوض تعافي سوريا وتُنفر الشركاء العرب الذين تحتاج واشنطن إلى تعاونهم لاحتواء الصين. بعد محادثات باريس في كانون الثاني 2026 يبدو أن واشنطن تمكنت من التوسط لايجاد صيغة تعايش يُلبّى فيها جوهر الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، مع امتناع إسرائيل عن زعزعة استقرار سوريا. ويبدو أن إجماع سعودي–تركي–أمريكي جديد قد نشأ، يضع الاستقرار والتنمية فوق الحرب التي لا تنتهي. ومن شأن تحالف كهذا أن يقوض سردية بكين القائلة إن الوساطة أو الاستثمار الصينيين قادران على تحقيق السلام، عبر إظهار أن دول الشرق الأوسط تستطيع معالجة مشكلاتها بدعم غربي.

في نهاية المطاف، قد تثبت سوريا أنها مؤشر استشرافي. ففي السيناريو المثالي، ستُظهر سوريا الموحدة والمتعافية والمتصلة مجددًا، كما تأمل واشنطن، أن الدبلوماسية المدعومة أمريكيًا، حتى وإن جاءت متأخرة، يمكن أن تؤتي ثمارها، وأن حلفاء أمريكا يستطيعون مجددًا الاعتماد على واشنطن في دعمهم في مواجهة التحديات المشتركة. ومن حيث المبدأ، سيضيّق نجاح كهذا المساحة أمام نفوذ الصين أيضًا، إذ ستكون هناك فراغات أقل تستطيع بكين ملأها، وأنظمة أقل محاصرة ومُنهكة تبحث بيأس عن رعاة جدد، وبصمة اقتصادية أمريكية أقوى في مستقبل المنطقة. لنرى كيف ستترجم هذه الرؤية المتفائلة في المستقبل القريب. فإذا فقدت سوريا وحدتها ستتيح للقوى الأجنبية الضرب متى شاءت، وستكون الصين قادرة على مغازلة أي لاعبين محليين يثبتون نفوذهم على الأرض. حينها قد تدفع فوضى كهذه حتى لاعبين إقليميين إلى البحث خارج واشنطن؛ فعلى سبيل المثال، إذا تعثرت الجهود الأمريكية وعاودت إسرائيل تدخلها العسكري في سوريا، فقد تعود بعض الدول العربية مرة أخرى إلى روسيا أو الصين بوصفهما ضامنين بديلين للاستقرار. ويُدرك كثيرون في المنطقة أن هذا السيناريو الأكثر قتامة يظل ممكنًا.

وفي المحصلة، تتجاوز الرهانات سوريا ذاتها. فمآلات دمشق ستنعكس على كيفية تموضع الشرق الأوسط في منافسة الولايات المتحدة والصين. وعلى نحو أوسع، ستختبر ما إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية لا تزال قادرة على الإنجاز في عالم متعدد الأقطاب.

www.lugarit.com
www.aub.edu.lb/ifi